المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٤ يـونـيـو ١٩٨٨

مجرد رأى

حقوق المودعين

ذهب المودعون فى احدى شركات توظيف الاموال الى مقر الشركة أمس الاول لصرف سلفة ارباح شهر يونيو فصرفوا السلف المستحقة على ودائعهم بالجنيه المصرى اما الايداعات بالدولار فحررت الشركة للمودعين شيكات لصرفها من المصرف الاسلامى . ولكن ما ان بدأ المصرف الاسلامى صرف هذه الشيكات حتى تلقى الموظف المسئول تليفوناً اعلن بعده انه تقرر وقف الصرف . وسلد الذهر طوابير المودعين وسألت سيدة المدير : هل رصيد الشركة لايسمح فأجاب المدير ان الرصيد يسمح ولكنها تعليمات الحكومة هى التى لاتسمح . وكان طبيعيا وبشريا ان يحول المودعون غضبهم على الدولة .. والذين تركوا البنك ذهبوا غاضبين . اما الذين رفضوا مغادرة البنك مصرين على الصرف فقد جاءهم الفرج بالفعل بعد ساعتين عندما اصدرت وزارة الاقتصاد قرارا باعادة الصرف . ولكن بعد ان سرت الاشاعة بان الدولة اوقفت صرف الارباح !

وقد سمعت ان بعض اصحاب الشركات ذهبوا يسألون المسئولين عما يمكن ان يفعلوه فى خلال هذه الفترة مابين صدور القانون . ومابين تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون . ولكن المسئولين رفضوا ان يقابلوهم .. وكانت النتيجة ان قرر اصحاب هذه الشركات وقف الارباح المستحقة للمودعين اعتبارا من اليوم على اساس ان القانون الذى صدر قد منع على هذه الشركات قبول اى ودائع الى ان تصحح نفسها وتأخذ شهادة بذلك من هيئة سوق المال .

ولست احد المدافعين عن اصحاب هذه الشركات . بل لعل صفحتى مسجل فيها انني كنت اول الذين كشفوا عن سوس الفساد الذى نخروه فى المجتمع عندما سمح بعضهم لانفسهم باعطاء امتيازات خاصة لودائع بعض المسئولين وخصها بأرباح عالية وصلت فى بعض الاحيان الى مائة فى المائة فى الشهر الواحد .

ولكن الوضع اصبح مختلفا اليوم .. فبصدور القانون اصبح هناك اعتراف رسمى من الدولة بما هو قائم وموجود ليس من اجل خاطر عيون اصحاب هذه الشركات وانما من اجل اموال المودعين التى بلغ حجمها فى شركة واحدة كما هو ثابت من القرارات هذه الشركة مايبلغ اكثر من ٢,٥ مليار جنيه !

واذا كان هدف الدولة هو حماية المودعين واموالهم وحقوقهم . واذا كان هدف القانون هو تحقيق هذه الحماية فإن واجب وزير الاقتصاد ان يبحث عن الذين سينفذون القانون كيفية تحقيق هذه الحماية .. وهؤلاء الذين سيتولون هذا التنفيذ ليسوا فقط الموظفين الرسميين فى الدولة ولكنهم ايضا شملنا ام لم نشأ اصحاب شركات التوظيف الذين يعزلون اليوم على مقولة ان الدولة تحميهم ظهرها ولاتريد ان تناقشهم .. ومسئولية وزير الاقتصاد ان يقضى على هذه المقولة ومنع استغلالها امام المودعين ضد الحكومة ..

ان صدور القانون الجديد لايعنى اى شىء مادامت لائحته التنفيذية لم تصدر بعد .. وبمقتضى القانون فان اوضاع هذه الشركات اصبحت معلقة فى الهواء الى ان تصدر اللائحة .. ومن حق المودعين ان يعرفوا ماذا سوف يحدث لهم خلال فترة انتظار اللائحة .. ومن واجب وزير الاقتصاد ان يجتمع مع اصحاب شركات توظيف الأموال ليناقش معهم ماذا سيحدث بعد ان اصبح الوزير هو الممثل الشرعى لكل المودعين فى هذه الشركات . كما من واجبه ان يعلن للمودعين حقوقهم .

صلاح منتصر

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية